

## تقرير

## حكومة ثلاثينية... لكن القرار السياسي خارجها

والولاء الحزبي لأعضائها. من هنا سيكون الانتقال إلى المرحلة الثالثة والرابعة في مسار الترتيب الموقت للأزمة اللبنانية رهناً بما يتفق عليه الزعماء السياسيون وليس مجلس الوزراء. إذ قبل عملية التسليم والتسليم والتقاط الصورة التذكارية، بدأت عملية شد الكباش حول قانون الانتخاب والبيان الوزاري. وإذا كان معظم المشاركين في تسوية الحكومة يريدون الاستعجال بصياغة بيان وزاري، كي لا تستنفد الحكومة الشهور القليلة لها، وهي تصوغ البيان، فإن مهمتها الأصعب هي قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات النيابية، ما دام الجميع تقاسم الوزارات السيادية والخدماتية ومناطق التوزيع بها جس تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب قبل الانتخابات. ورغم أن النقاش حول قانون الانتخاب بدأ في عهد الرئيس السابق ميشال سليمان وفي خلال الشغور الرئاسي، إلا أن الاتجاه الغالب حالياً نحو لا اتفاق على قانون جديد، بعدما بدأت ردود الفعل المبكرة حول النسبية الكاملة، وحتى النسبية الجزئية المرفقة مع الأكثرية، رغم موافقة ثلاث كتل رئيسية عليها. إلا أن مجرد انطلاق السجل مجدداً، فور تأليف الحكومة، بعدما تلمس الأفرقاء المعارضون للنسبية قبل التأليف أنهم مقبلون على معركة حقيقية حولها، يؤشر إلى أن الاتفاق الذي أدى إلى ولادة الحكومة «قسراً» انتهى مفعوله سريعاً. وسيكون البلد مجدداً أمام نقاش حاد محكوم بسقف الوقت والمهل المحددة لإجراء الانتخابات النيابية. إذ لا يملك أي طرف ترف الغرق في نقاشات تقنية وعلمية حول أي قانون، وليس من السهل على أي منهم أن «يسلم رقبته» الانتخابية طوعاً بقانون جديد في مهلة قصيرة، فيما الهدف الحقيقي الحصول على أكثرية سياسية موصوفة في مجلس النواب. وعامل الوقت بدأ أيضاً يفرض نفسه، في ظل تفاقم الوضع الإقليمي، بعد تطورات حلب وتركيا والأردن، لأن جميع اللاعبين الأساسيين المحليين يتعاملون مع هذه التطورات على أنها حاسمة في تقرير مصير الوضع الداخلي برمته، وقد بدأ ذلك يرخي بثقله على خطبهم السياسية، وكان لا حكومة وفاق وطني تظلل رؤوسهم.

دلت التشكيكية على أن القرار السياسي في الملفات الأساسية سيقى خارج الحكومة

عليه في القضايا المصرية، على بنود جدول الأعمال. وعليه، ستكون أمام مشهد «طاولة حوار» من الفئة الأولى من السياسيين، ومجلس وزراء فيه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، كطرفين سياسيين، فيما يعود الوزراء المنتمون إلى تيارات سياسية إلى مرجعياتهم عند كل أزمة تعصف بمجلس الوزراء، لأن ليس لدى جميعهم حرية النقاش والمناورة. فلا هي حكومة تكنوقراط بالمعنى التقني للكلمة، ولا هي حكومة سياسية إلا بمعنى الانتماء

القرار والتنفيذ العملائي لما يتفق عليه خارجها، سواء أكان من نوع الاصطفاف والمواجهات الحادة بين فريقين، أم تمرير الجلسات بتسويات مرنة.

صحيح أن زمن تأليف حكومات تضم القادة السياسيين أنفسهم في الحكومات قد ولى ويات كل زعيم سياسي يسمي ممثلين عنه، وصحيح أن السنوات الأخيرة جنحت تدريجاً نحو حكومات مؤلفة، بغالبيتها، من موالين للقادة السياسيين، لكن ظل دائماً هناك مكان لشخصيات سياسية وازنة لها حيثيتها من الحضور السياسي والأداء العام والنقاش السياسي في مجلس الوزراء، بغض النظر عن ولائها وانتمائها وتصويتها.

اليوم، مع الحكومة الجديدة، برز أكثر التمايز بين مستويين، واحد داخل مجلس الوزراء، وواحد خارجه، حتى يبدو المشهد وكأن هناك من جهة مجلس «قادة» كما كان يجري التمثيل على طاولة الحوار، يتخذ القرارات السياسية، ومن جهة أخرى وزراء مهمتهم التوقيع على ما يُتفق

قبل التسليم والتسليم بدأ الكباش حول قانون الانتخاب والبيان الوزاري (دالاتي ونهرا)



في الشكل. الحكومة مؤلفة من ثلاثين وزيراً لكنها بتوزع وزرائها على الأحزاب. تفتقد القرار السياسي الذي تملكه المرجعيات السياسية، فلا يبقى لكثير من الوزراء سوى هامش محدود للنقاش والتوقيع

## هيام القصبي

لا تزال ظروف تأليف الحكومة تأخذ الحيز الأكبر من النقاشات الداخلية، وسط اعتقاد أوساط سياسية أن ما أملى الاستعجال في التأليف، مساء الأحد الفائت، لا يعدو كونه المرحلة الثانية من مراحل الترتيب الذي أتى برئيس الجمهورية ميشال عون، ليس أكثر. فظروف الحدثين مشابهة من حيث الاستعجال وتجميع الأوراق الداخلية دفعة واحدة، والقفز فوق اعتراضات هذا الفريق أو ذلك، ليتحول الحدثان، على أهميتهما، خطوات مرحلية شابتهما سلبيات كثيرة، ولم تصل إلى حدود التسوية النهائية بين الأفرقاء اللبنانيين والإقليميين. ووفق ذلك، ستكون مجدداً، بعد الانتهاء من تأليف الحكومة، أمام مرحلتين جديدتين: البيان الوزاري وقانون الانتخاب، وعليهما يتوقف مجدداً مصير التوافقات الداخلية والتفاهات، بما يضمن استمرار الاستقرار الداخلي في مرحلة بتفقت فيها الأمن في كل الدول المحيطة.

لا شك في أن عملية التأليف في ذاتها، بعدما خلقت إرباكات كثيرة بفعل المحاصصة وتوزيع المغنم وارتفاع عدد الوزراء إلى ثلاثين، طرحت أيضاً إشكالية سياسية تتعلق بواقع هذه الحكومة بما رست عليه لائحة أعضائها. ففضلاً عن أن لقب وزراء الدولة استُخدم خطأ وفي غير محله والمقصود به دستورياً، فتحول إلى هدايا مجانية لفق العقد، دلت التشكيكية الأخيرة على أن القرار السياسي، في ما خص ملفات أساسية وحساسة، سيبقى خارج الحكومة. وسيكون على مجلس الوزراء ترجمة آليات هذا

متنوعة، والأهم صواريخ «Egla s»، الأكثر تطوراً بين صواريخ الدفاع الجوي الروسية المحمولة على الكتف.

وبعد أخذ ورد، وضغوطات كبيرة مورست على الحريري وغيره - كتلك التي مارسها السفير الأميركي السابق ديفيد هيل على الحريري والرئيس السابق ميشال سليمان ووزير الدفاع السابق الياس المر عام 2008، لرفض هبة روسية - تقلصت عقود السلاح مع موسكو إلى عقدين بقيمة 37 مليوناً و600 ألف دولار. وقد وقّع الجيش العقود نهاية 2014، لكن هبة المليار طارت، بعدما كانت مصانع السلاح في موسكو قد وضّبت الطلبات وجهرتها، ومن بينها 250 صاروخ «كورنيت em» مع 24 منصة إطلاق. وفي تشرين الثاني 2015، صوت مجلس النواب على قانون لتسليح الجيش، بضغط من الرئيسين نبيه بري وميشال عون، بعد أن كان بري قد طلب من الحريري، إثر تلقيه هبة المليار، تنويع مصادر السلاح. وعلى رغم التأخير في التنفيذ، عدل الجانب الروسي العقود من دون أي بند جزائي، ووعد الروس بفتح اعتماد مالي في مصرف لبنان، ووقع قائد الجيش العماد جان قهوجي العقود في 26 أيار 2016.

وبحسب معلومات «الأخبار» فإنه لا مانع مادياً أو تقنياً من تنفيذ العقود بعد تأكيد الوزير علي حسن خليل لوزير الدفاع السابق سمير مقبل أنه يمكن تغطية تكاليف العقدين من الموازنة العامة. كما أن الجيش يملك المال الكافي. لكن يبدو أن العائق الوحيد كان إصرار مقبل على وضع العقدين في «الجارور» منذ أيار الماضي في سياسة لا تخدم سوى الجماعات التكفيرية والعدو الإسرائيلي، تنفيذاً لضغوط أميركية، في عز حاجة الجيش للسلاح في مواجهة الجماعات التكفيرية والأطماع الإسرائيلية، مع أن مقبل (المحسوب على سليمان) زار موسكو بداية العام الجاري، ووعد الروس بتطبيق العقود وتفعيل التعاون العسكري بين البلدين.

## تقرير

## مصروفو «المستقبل» يعتصمون ويمهلون الحريري يومين

## ميسم زرق

فيما كان الرئيس سعد الحريري في طريقه من بيت الوسط إلى السرايا الحكومية لتسلم مهماته كرئيس للحكومة، للمرة الأولى منذ ست سنوات، وغير بعيد من مقر الرئاسة الثالثة، اعتصم عدد من العمال المصروفين من تيار المستقبل مطالبين بدفع مستحققاتهم.

صباحاً، تجتمع عدد من الشبان أمام مبنى الأمانة العامة للتيار في شارع سبيرز احتجاجاً على عدم الحصول على تعويضاتهم، بخلاف زملائهم المصروفين من جريدة «المستقبل» الذين لجأوا إلى وزارة العمل، وتوصلوا إلى تسوية مع إدارة الصحيفة بتقاضي مستحققاتهم على ثلاث دفعات.

(أمس) بين فريقَي الحوار في عين التينة تناقش الصيغ المطروحة، وهذا الاجتماع تليه أخرى تشارك فيها الكتل النيابية للتوصل إلى صيغة مشروع قانون. وعن إمكان إنجاز القانون الجديد في المهلة المتبقية لإجراء الانتخابات النيابية وهي ستة أشهر، قال بري: «لا أنكر أن الأمر صعب بسبب مواقف بعض الأفرقاء وهو اجسهم. وسأسعى جهدي للتعاطي مع هذه الهواجس بواقعية للوصول إلى ما ننشده»، مبدياً ميله إلى أن عقد جلسة مثول الحكومة الجديدة أمام مجلس النواب لنيل الثقة قبل رأس السنة «وفي حال تذر ذلك فألى الأسبوع الأول من السنة الجديدة». واستبعد «صعوبات تواجه وضع البيان الوزاري للحكومة لأن لكل عقدة تطراً حلاً».

(الأخبار)

مصادر المعتصمين: التحرك المقبل سيكون أوسع

طردهم لم يكن تعسفياً، بل بسبب الأزمة المالية التي يمر بها الرئيس الحريري، وانعكست على جميع الموظفين بمن فيهم الذين بقوا ولم يقبضوا رواتبهم منذ أكثر من عام». وبحسب مصادر المعتصمين فإن «الاستهتار بنا وبحقوقنا وعدم التفاوض معنا هو ما دفعنا إلى هذه الخطوة». ولفتت إلى أن «أحد مسؤولي التيار قابل المعتصمين في الباحة الداخلية للمبنى، وأكد لهم أنهم محقون في مطالبهم، لكن توقيت التحرك خاطئ!». ووعد المصروفين بأن «رسالتهم ستصل إلى المعنيين، وسيكون هناك جواب خلال يومين». وأكدت المصادر أنه «إن لم نحصل على جواب فسنعيد التحرك على نطاق أوسع وأمام عدسات الإعلام».

«كانوا موظفين في الأمانة العامة للتيار، ونحن غير قادرين على اللجوء إلى القضاء، خصوصاً أن المهلة المحددة في القانون انقضت»، ولم نذهب إلى المحاكم لأننا نعتبر أنفسنا من أهل البيت». حتى الآن، يرى هؤلاء المصروفون أن